البطالة والتضخم

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم. فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة العديد من المظاهرات والإحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة للبطالة أو التضخم.

أولاً: البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية:

✓ **أنواع البطالة:**

$$\text{معدل البطالة} = \left(\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}}\right) \times 100$$

توجد هناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع:

١- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

٢- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

٣- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

٤- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

٥- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

٦- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):
وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.
٧- البطالة المستوردة (Imported Unemployment):
وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

- ✓ **آثار البطالة:**

تنجم عن البطالة آثار عديدة منها الاثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية.
فمن الآثار الاقتصادية الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد.
ومن جانب آخر، فإن للبطالة آثار اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعاطل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة.
أما من الجانب السياسي نجد المظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع.

ثانياً: التضخم:

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. ويمكن احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \left(\frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار السنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \right) \times 100$$

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

✓ **تصنيف التضخم:**

يمكن التفرقة بين نوعين من وذلك حسب حجم ومستوى التضخم.

- ☒ النوع الأول فيسمى التضخم المعتدل (Moderate Inflation) أو التضخم الزاحف (Creeping Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار بحيث لا يتعدى (١٠%) سنوياً.
- ☒ النوع الثاني فهو التضخم الجامح (Hyper Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع مستمر وبمعدل مرتفع في المستوى العام للأسعار يتجاوز (١٠%) وفي فترات زمنية متقاربة.

✓ **أنواع التضخم:**

توجد هناك أنواع مختلفة من التضخم ولأسباب متنوعة ومنها:

١- تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي عن استيفاء الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج ارتفاع الطلب الكلي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل إلى زيادة حجم الطلب وهكذا.

٢- تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation):

وهو التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستمر في اسعار السلع والخدمات المنتجة.

٣- التضخم المستورد (Imported Inflation):

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد عندما تكون الدولة (أو الدول) المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

٤- التضخم المشترك (Mixed Inflation):
ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع القوة الشرائية (وكذلك حجم السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتاً.

- ✓ **آثار التضخم:**

يقوم التضخم بإنتاج العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد المحلي فمن هذه الاثار:

١- انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد.
٢- انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع (خاصة إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة).
٣- زيادة اسعار السلع المنتجة محلياً مما يعمل على انخفاض الصادرات الوطنية.
٤- يؤثر سلباً على حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني.
٥- يثبط عملية التنمية الاقتصادية.

ثالثًا: السـيـاسـة النـقـديـة

أولاً ـ تعريف السياسة النقدية:

هي الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وتعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تتبعها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي. فالمهمة الأولى للبنك المركزي تتمثل في تعريف ووضع السياسة النقدية موضع التنفيذ وبالتالي فهي الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة.

ثانياً ـ أنواع السياسة النقدية:

١ـ السياسة النقدية الانكماشية:

يهدف هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

٢ـ السياسة النقدية التوسعية:

تهدف إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد حيث تسعى السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.

ثالثاً ـ أدوات السياسة النقدية:

تعرف أدوات السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات النقدية والاقتصادية والقيود الإدارية والقانونية التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية، هذا ويستخدم المصرف المركزي العديد من الأدوات لتحقيق سياسته النقدية أبرزها :

- ✓ **الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية**

هي الأدوات الكمية والتي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية المعروضة في الاقتصاد، وتتمثل في:

سياسة معدل الخصم ، سياسة السوق المفتوحة ، نسبة الاحتياطي القانوني.

١ـ سياسة سعر إعادة الخصم أو سعر الفائدة:

يقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي عن القروض التي يمنحها للمصارف التجارية أو عن الأوراق المالية التي تقدمها هذه المصارف لإعادة خصمها لديه وذلك بغرض توفير السيولة اللازمة.

وتقضي هذه السياسة بأن يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مواجهة الأوضاع التضخمية.

إن سياسة سعر إعادة الخصم في الماضي عبارة عن السياسة الرئيسية للمصارف المركزية حيث تلجأ إليها للسيطرة على عرض النقود وحجم الائتمان، فأي تغيير يطرأ على سعر الخصم سيؤدي إلى تغيير مماثل في معدلات الفائدة في السوق النقدية المحلية مما يؤثر في الأسعار.

من أجل توضيح سياسة سعر الخصم، نفترض أنه ظهرت في النشاط الاقتصادي بوادر تضخمية ، وقد شعر المصرف المركزي بأن المصارف التجارية زادت في منحها للائتمان من أجل تمويل الفعاليات الاقتصادية، فإنه يقوم بإتباع سياسة نقدية انكماشية لتخفيض حجم الائتمان وذلك عن طريق رفع سعر الخصم ومعدل الفائدة لديه مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخصم والفائدة على القروض والسلف لدى المصارف التجارية، وكما هو معروف عندما يرتفع معدل الفائدة يمتنع الأفراد وأصحاب الفعاليات الاقتصادية عن خصم ما لديهم من أوراق مالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كمية النقود في التداول، هذا الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ، ضعف التوظيف والدخل وانخفاض الطلب وبالتالي الأسعار، مما يساهم في تخفيف حدة الضغوط التضخمية.
في ظل الظروف الاقتصادية وتطور الأدوات الأخرى للسياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة واتساع دور الأسواق المالية وخصوصاً أسواق الأسهم وما يرافقها من هندسة مالية متطورة، كل ذلك أدى لانخفاض أهمية سياسة إعادة الخصم.

٢- سياسة السوق المفتوحة:

السوق المفتوحة تعني دخول المصرف المركزي السوق النقدية والمالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية والتجارية للتأثير في كمية النقود وحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية.

<u>أثر سياسة السوق المفتوحة:</u>

عندما تبدأ بوادر الركود بالظهور في النشاط الاقتصادي ويدرك المصرف المركزي بأنه لا بد من إتباع سياسة توسعية لتنشيط الحياة الاقتصادية ولزيادة حجم الإنفاق الكلي، فإن المصرف المركزي يتدخل في الأسواق المالية والنقدية من أجل شراء الأوراق المالية لزيادة السيولة لدى الأفراد ولزيادة احتياطيات المصارف التجارية، مما يدفع هذه المصارف لزيادة الائتمان الممنوح، لأن ارتفاع حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية سيدفعها إلى تخفيض أسعار الفائدة.

أما في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي بصفته بائعاً للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يمتص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية فيتقلص حجم السيولة لديها وتنخفض البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان فتقوم برفع سعر الفائدة.

من خلال ما تقدم، تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية، هذا وتتوقف فعالية السوق المفتوحة على ما يلي:

أ- وجود أسواق مالية متطورة.
ب- توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق.

٣- نسبة الاحتياطي القانوني:

إن نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من الودائع التي يجب على البنوك أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي بحكم القانون.

وتتحدد هذه النسبة بشكل أساسي من الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى المصرف التجاري وقد تتسع هذه النسبة لتشمل نسبة من أرصدة الحسابات والودائع لأجل.

وتأتي مقدرة البنك المركزي بالتحكم بهذه الأداة عن طريق خفض ورفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى خفض ورفع حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية وبالتالي إلى نقص أو زيادة قدرة البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار.

ما يميز هذه الأداة عن غيرها من الأدوات أنها تستخدم حتى في الدول التي لا تملك أسواقاً نقدية متطورة وتفتقر إلى وجود أوراق وسندات مالية عامة أي أنها أكثر الأدوات استخداماً في الدول النامية مقارنة بعمليات السوق المفتوح لحداثة الأسواق النقدية والمالية إن وجدت في هذه الدول.

ففي أوقات التضخم، وعن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي تقل سيولة البنوك التجارية فتنخفض قدرتها على الإقراض ويقل بذلك الطلب على الاستثمار.

وفي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة فتزداد قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي تشجيع الاستثمار.

- ✓ **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية**

هناك أدوات أخرى قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر.

- ✓ فقد تتعمد السلطات إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة يتم تحديدها بواسطة البنك المركزي على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من البنوك التجارية.
- ✓ قد تتعمد هذه السلطات فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية أو كلها بحيث يتعين على البنوك عدم تجاوزها.

أما الأهداف من استخدام السلطات النقدية لهذه الأدوات المباشرة فهي:

أولاً: التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية بالزيادة أو بالنقصان بما يتيح الفرصة للتأثير على حجم الائتمان إما للحد منه أو للتوسع فيه.

ثانياً: إتاحة الفرصة للنمو والازدهار لبعض القطاعات الهامة أو الحساسة داخل الدولة بإعطائها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية، بما يساعد على دفع عجلة النمو للدولة ككل.

ثالثاً: توفير قدر كافي من الأصول القابلة للتسييل في أسرع وقت ممكن لمواجهة متطلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك وبصف خاصة في أوقات الأزمات النقدية.

رابعاً : السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الأهداف الاقتصادية المرجوه بمعنى آخر استخدام الدولة لإيراداتها من الضرائب ورسوم من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وهناك سياستان ماليتان رئيسيتان :

١- السياسة المالية التوسعية .
٢- السياسة المالية التقلصية .

فيما يخص السياسة المالية التوسعية فإنها تتضمن :

١- **تقليص الضرائب والرسوم** من حيث المعدل أو المجال في حالة الانكماش .
٢- **زيادة الإنفاق الحكومي** وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي .

أما فيما يخص السياسة المالية التقلصية فإنها تتضمن :

١- **زيادة الضرائب والرسوم** في حال التضخم .
٢- **تخفيض الإنفاق الحكومي** وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الإجمالي .

خامساً : البورصة

تعريف البورصة : هو السوق المالي الذي يؤمن الالتقاء بين الطالبين والعارضين للأوراق المالية .

- **السوق المالي**: ينقسم السوق المالي إلى قسمين سوق مالي أول ونسميه سوق الإصدار الذي يؤمن الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وسوق ثانوي وهو سوق (البورصة) الذي يؤمن عملية الشراء والبيع للأوراق المالية الصادرة مسبقاً والقول الصحيح أن السوق المالي هو سوق البورصة
- **إصدار الأوراق المالية:** الإصدار هو وضع الأوراق المالية أمام الأفراد. بمعنى أن الشركة أو المشروع الذي يريد إصدار أوراق مالية يتوجه إلى البنك الذي يقوم بعملية تحديد سعر الورقة المالية (سند – سهم) وطريقة التسجيل ويقوم البنك بعد ذلك للعرض الأوراق المالية على الجماهير .